الادارة البريطانية للمدن و الارياف العراقية ١٩١٤- ١٩١٩

د. نبيل عامر فليح
كلية التربية الجامعة المستنصرية

الملخص:

كانت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ تمثل النهاية للوجود العثماني في العراق وبداية احتلال جديد وعهد من السيطرة الاستعمارية المتمثلة ببريطانيا العظمى ذات المصالح الكبرى في بلاد ما بين النهرين، ففي نهاية عام ١٩١٤ وبالتحديد في التاسع والعشرين من تشرين الأول شنت القوات البحرية العثمانية هجوماً على الموانئ الروسية في البحر الأسود بواسطة المدمرتان التركيتان (غيوبن و برسلاو) وهنا اخذت الصورة تتوضح اكثر، الامر الذي دفع بممثلي الدول الحليفة للدولة العثمانية، من السفراء بالمطالبة بجوازات سفرهم في الثلاثين من الشهر نفسه، وذلك لمغادرة عاصمة الدولة العثمانية (اسطنبول)، وفي الثاني من تشرين الثاني اعلنت روسيا الحرب على الدولة العثمانية.

المقدمة :

تعرضت بلاد الرافدين الى العديد من الغزوات و سيطرت الكثير من الدول الاستعمارية ولعل اسوئها واطولها الاحتلال العثماني الذي احتل البلاد في النصف الثاني من القرن التاسع عشر واستمر الى بداية الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٤ و الذي انتهى باحتلال جديد من قبل البريطانيين و المتتبع للفترة الزمنية التى قضاها العراق تحت السيطرة العثمانية يلاحظ ان هذه الدولة المحتلة زادت من معاناة الشعب العراقي اضعاف ما كان يعانيه وواثبتت الادارة العثمانية فشلها وضعف اجراءاتها المتخذة وان هم الدولة الاول والاخير هو ضمان بقائها وتدفق الواردات من الضرائب الى اسطنبول.

وقد تناول البحث في مبحثه الاول مراحل الاحتلال البريطاني للعراق الذي اظهر مدى ضعف القدرات العسكرية العثمانية وتايد الشعب العراقي للقوات البريطانية وان كان بشكل محدود وبهدف التخلص من السيطرة العثمانية على الرغم من وجود المقاومة التى دفعها للتصدى لقوات الاحتلال الجديدة العامل الديني المشترك مع الدولة العثمانية.

وفي المبحث الثاني من البحث تناولنا الاجراءات الادارية التى اتخذتها الادارة البريطانية والمؤسسات التى تم تشكيلها وتطويرها واعداد الموظفين من البريطانيين و العراقيين الذين تم استخدامهم من قبل الادارة البريطانية اعتمد البحث على العديد من المصادر الرصينة مابين الكتب العربية و الكتب المترجمة فضلا عن العديد من الرسائل و الاطاريح الجامعية غير المنشورة و الوثائق الغير المنشورة فضلا عن التقارير اليومية المرفوعة من قبل الادارة البريطانية و المرسلة الى الحكومة المركزية في لندن وما هذا البحث الا نبذة مختصرة لعلنا ننال التوفيق في مسعانا.

المبحث الأول : مراحل الاحتلال البريطاني ١٩١٤- ١٩١٨ .

كانت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ تمثل النهاية للوجود العثماني في العراق وبداية احتلال جديد وعهد من السيطرة الاستعمارية المتمثلة ببريطانيا العظمى ذات المصالح الكبرى في بلاد ما بين النهرين ، ففي نهاية عام ١٩١٤ وبالتحديد في التاسع والعشرين من تشرين الأول شنت القوات البحرية العثمانية هجوماً على الموانى الروسية في البحر الاسود بواسطة المدمرتين ((غيوبن)) و((برسلاو)) وهنا اخذت الصورة تتوضح اكثر ، الامر الذي دفع بممثلي الدول الحليفة للدولة العثمانية[١]، من السفراء بالمطالبة بجوازات سفرهم في الثلاثين من الشهر نفسه ، وذلك لمغادرة عاصمة الدولة العثمانية (اسطنبول) ، وفي الثاني من تشرين الثاني اعلنت روسيا الحرب على الدولة العثمانية [٢].

من جهة اخرى ، قامت القوات البريطانية الهندية والتي كانت متواجدة في الخليج العربي على درجة عالية من الاستعداد للقيام بما يطلب منها في البحرين بقيادة الجنرال (ديلامين)[٣] (Delimen) ، بالنزول الى البر في مدخل شط العرب في السادس من تشرين الثاني عام ١٩١٤ ، وتمكنت هذه القوة المهاجمة من الاستيلاء على مدينة الفاو ، تحت غطاء من النيران الكثيفة التي كانت تطلقها المدفعية البحرية [٤].

يتضح من خلال التطورات العسكرية السريعة التي قامت بها القوات البريطانية ولاسيما بعد احتلالها لمدينة الفاو العراقية من جهة ، ودخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى من جهة اخرى ، مدى استعداد الحكومة البريطانية من اجل السيطرة على املاك الدولة العثمانية (الرجل المريض) والتي سبق وان تم التخطيط لأقتسامها من قبل الدول الأوربية.

لقد رافق الحملة البريطانية التي نزلت الى الفاو السير برسي كوكس[٥](sir percy cox) بوصفه الضابط الأول ورئيساً للحكام السياسيين ، ولقد اذاع بياناً الى الاهالي وضح فيه

موقف الحكومة البريطانية، والاسباب التي دعتها الى الاحتلال حيث قال :((يجب ان لا يخفى عليكم بان حكومة بريطانيا العظمى قد اضطرت مع شديد اسفها الى الدخول في حالة حرب مع تركيا [الدولة العثمانية] بسبب اعمالها العدوانية المستمرة ضدنا بلا مبرر بل بدافع تحريض حكومة المانيا التي لها غايات تريد تحقيقها من ذلك فاضطرت الحكومة حينذاك ان ترسل قوة الى شط العرب لحماية تجارتها واصدقائها واخراج الجيوش العثمانية من هذه المنطقة ، وليكن معلوم لدى الجميع بانه ليست للحكومة البريطانية أية خصومة مع العرب سكان شواطئ الانهار وطالما اظهروا لنا الموالاة ولم يحموا الجنود الاتراك ولم يتجولوا حاملين السلاح فلا خوف عليهم ولا على ممتلكاتهم منا، على كل حال فأننا ننذرهم بكل صراحة ووضوح بوجوب عدم حملهم السلاح اذ ان ذلك سيؤدي الى عدم تمييزنا بينهم وبين العدو وسيكون الذي يتجول منهم ، بالسلاح معرضا لا طلاق النار عليه))[٦] ، يلاحظ من هذا البيان سياسه الترغيب والترهيب التي مارسها المحتل البريطاني ضد العراقيين ليس في مدينة الفاو فحسب وانما شمل ذلك كافة مناطق البلاد التي احتلتها قواتهم فيما بعد .

واصلت القوات البريطانية تقدمها من اجل احتلال بقية المناطق ، ففي الثاني والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩١٤ تمكنت من احتلال مدينة البصرة واتخاذها من القنصلية الالمانية في المدينة ، مقراً لقيادتها العسكرية ، واقامت هذه القوات احتفالاً بهذه المناسبة ، القى خلاله السير برسي كوكس خطاباً ثانياً باللغة العربية ، أشار فيه الى تمكن القوات البريطانية من استكمال عمليات احتلال المدينة ، وانهاء الادارة العثمانية في المنطقة ، وتثبيت العلم البريطاني فوق ربوع المدينة المحتلة ، وحاول طمأنة السكان حينما قال بان المدينة ستتمتع بالحرية والعدالة في ظل الادارة البريطانية[٧]، وبعد هذا الخطاب من الإشارات الأولى الواضحة ، لنوع اخر من انواع الادارة وهو(الادارة المدنية البريطانية) لبلاد ما بين النهرين[٨].

وبعد مرور اربعة ايام وبالتحديد في السابع والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩١٤ ارسل السير برسي كوكس رسالة الى نائب الملك في الهند ، اللورد جارلس هاردينج (Harding) مؤكداً له اكمال السيطرة الكاملة على مدينة البصرة وطالباً منه الاذن ، بان يعلن لسكانها بان القوات البريطانية ، مستمرة في السيطرة على المدينة ، وكان يهدف من وراء ذلك الى قطع الصلة بين العثمانيين وانصارهم فيها[٩].

استمرت القوات البريطانية المحتلة باندفاعها من اجل السيطرة على بقية المناطق التابعة لولاية البصرة ، الواحدة بعد الاخرى ، حيث تمكنت من احتلال القرنة في التاسع من كانون الأول عام ١٩١٤ وهي تقع على ملتقى نهر دجلة ومجرى نهر الفرات القديم[١٠].

بعد احتلال القرنة ، وجه برسي كوكس بياناً اخر وكان يحمل الرقم (١٢) الى السكان وكعادته أوضح فيه اسباب الاحتلال واعطاء التوجيهات الى السكان بلغة المحتل الغاصب ، ولم يخلو من التهديد والترغيب للسكان ، وفيه الكثير من التحذير والتهديد لشيوخ وقبائل المناطق التابعة لولاية البصرة ، مثل العمارة والمنتفق ، بمصادرة اموالهم واملاكهم ان تخلوا عن ولائهم وحيادهم للقوات البريطانية وحملهم السلاح ضدها[١١].

تمكنت القوات البريطانية في الثالث من حزيران عام ١٩١٥ من احكام سيطرتها على (العمارة) بقيادة الجنرال طاوزند[١٢] (Townshend) ، ونجحت القوات في الاستيلاء على الناصرية واحتلالها في الخامس والعشرين من تموز عام ١٩١٥، بعد اندحار القوات العثمانية ، وبذلك تكون قوات الاحتلال قد انهت تقريبا المرحلة الأولى من مهمتها المرسومة في السيطرة على جميع ولاية البصرة واصبحت الانباء القادمة من هذه الولاية انباء سلم وليست الحرب [١٣].

استمرت القوات البريطانية باندفاعها داخل اراضي ما بين النهرين من اجل تحقيق الهدف الاساسي في فرض سيطرتها الكاملة على البلاد من جنوبها الى اقصى شمالها ، وواصلت احتلالها المدن العراقية ، وتمكنت في الحادي عشر من اذار عام ١٩١٧ من احتلال (بغداد) بقيادة الجنرال ستانلي مود[١٤](Maude) وبعد ذلك تم استكمال احتلال العراق بدخول القوات البريطانية الى ولاية الموصل في عام ١٩١٨بعد عقدها لهدنة مندروس مع الدولة العثمانية في الثلاثين من تشرين الأول من العام نفسه وبذلك احكمت سيطرتها على البلاد.

بدأت الادارة البريطانية عملها في العراق منذ اللحظة التي ارسل فيها برسي كوكس برسالته الى نائب الملك في الهند، والتي تضمنت مقترحاته حول تشكيل الادارة المدنية في البلاد ، والذي بدوره نقلها الى الحكومة البريطانية[١٥]، ومن اهم الاسباب التي دعت الى تشكيل هذه الادارة منها ، سعي الحاكم السياسي في العراق الى محاولة ايجاد نظام اداري بديلاً للنظام الاداري العثماني الذي تلاشى بانسحاب الموظفين العثمانيين مستصحبين معهم معظم الوثائق والسجلات الرسمية ، والذي ادى بدوره الى فراغ اداري كبير، وكذلك محاولة القوات البريطانية السيطرة على الفوضى التي حلت بالبلاد ، والناجمة عن مهاجمة الاهالي

للمؤسسات الحكومية وتدميرها ، فضلاً عن مقترحات برسي كوكس الهادفة الى تأمين مستلزمات واسباب بقاء القوات العسكرية البريطانية في العراق ، وتقديم الخدمات الاساسية للسكان، وايجاد الحلول لمشاكلهم وقضاياهم وايجاد افضل السبل المناسبة لتنظيم العلاقة ما بين السكان من جهة والسلطات البريطانية من جهة اخرى(١٦).

ويمكن القول ان من اهم الاسباب التي دعت بريطانيا الى اقامة مثل هذا النظام الاداري في العراق خلال السنوات الاربع للحرب العالمية الأولى، هو هدفهم الرئيسي بتحويل العراق الى مستعمرة بريطانية ، تخضع للحكم البريطاني المباشر، كونه كان يمثل لبريطانيا آنذاك وضعاً خاصاً دون غيره من البلدان المستعمرة لدى بريطانيا، ولاسيما بعد التقارير التي قام برفعها الخبراء الأوربيين منذ عام ١٨٧٥ عن الوطن العربي بشكل عام والعراق بشكل خاص موكدين فيها بأن الاخير (يطفو على بحيرة من النفط)(١٧).

يظهر جلياً من خلال استعراض الاسباب الواردة سلفاً ، بان هدف الحكومة البريطانية هو استغلال البلاد الى اقصى مدى ممكن من خلال اخضاع كافة مفاصل الحياة فيه لسيطرتهم، وتسيرها حسب ما تقتضيه مصالحهم واستمرار استقرارهم داخل البلاد ، فضلاً عن ادراك القادة السياسيين والعسكريين في الحملة البريطانية بان الجهاز الاداري في اي بلد كان هو الذي يحقق الاهداف التي يرمي اليها هؤلاء القادة ، وانه يمثل الحلقة المهمة التي تؤمن الاتصال اليومي بين القيادات العليا وعامة الشعب، الذي يجب ان يكون خاضعاً لسلطة ورقابة القيادة السياسية(١٨).

من جانب اخر حاولت الادارة البريطانية السماح للعراقيين بالمشاركة في ادارة البلاد ولو بشكل بسيط مستفيدة من تجربة الادارة العثمانية خلال حكمها للبلاد ، اذ كانوا يشغلون مناصب مهمة في داخل الحكومة ، فعلى سبيل المثال ان الملاك الاداري في ولاية بغداد والذي كان يتألف من (١٢٠) موظفاً غالبيتهم من العرب اهل البلاد ، فضلاً عن الجيش العثماني الذي كان يتالف من ٦٠٪ من السكان المحليين اي العراقيين(١٩).

شرعت القوات المحتلة من اجل تشكيل الادارة المدنية في البلاد ، بتقسيم العراق الى وحدات ادارية بلغ عددها(١٦) وحدة وعمدت الى استبدال بعض المصطلحات الادارية التي كانت شائعة ابان الحكم العثماني، فعلى سبيل المثال اصبح اللواء يعرف بـ (منطقة) (Division) والقضاء الملحق به اصبح يعرف بـ (مقاطعة) (Distriet) وابقيت تسميت النواحي على ماهي عليه في الادارة العثمانية(٢٠).

وكان يتبع كل منطقة عدد من المقاطعات والنواحي ، و المناطق هي ، بغداد ، والبصرة ، والعمارة ، وبعقوبة ، والديوانية ، والدليم ، ودير الزور ، والحلة والتي كانت تضم المدينة المقدسة كربلاء ، وخانقين ، وكوت العمارة، والمنتفق، والموصل، و سامراء، والشامية و تتبعها مدينة النجف الاشرف، واخيراً لواء السليمانية في شمال العراق.

وعمدت سلطات الاحتلال البريطاني بعد ذلك الى اجراء تغيرات ادارية ، وذلك بضم لواء خانقين الى بعقوبة واصبح لواء واحد، والحقت الكوت بلواء البصرة ، واصبح لواء بغداد يضم الشامية والديوانية وسامراء ، واهم تلك التغيرات الادارية هو جعل كل مدينة من المدن المقدسة لواء مستقل بحد ذاته ، وكذلك اربيل ، فضلاً عن فصلها لواء دير الزور الذي الحق فيما بعد بسوريا[٢١].

نستنتج من خلال هذه التقسيمات والتغيرات الادارية التي اجرتها الادارة البريطانية بانها كانت أشارة الى محاولة تغيير الادارة العثمانية السابقة والقضاء على امال المتأملين بالتخلص من قيود الاحتلال الجديد ، وذلك لان هذه الوحدات الجديدة كانت تحت امرة موظفين بريطانيين ، يعرف كل واحد منهم بالضابط السياسي[٢٢]، والوحدات الادارية التابعة لهم تدار من قبل معاونو الضباط السياسيين ، ولم يكن من بينهم من السكان المحليين الا عدد ضئيل جداً [٢٣]، تشكلت الادارة المدنية في العراق ، من العديد من المؤسسات التي كانت لها اهمية كبيرة، بالنسبة للقوات البريطانية ، من اجل ترسيخ و جودها في العراق[٢٤].

المبحث الثاني : مؤسسات الادارة البريطانية

أولاً : المؤسسات الخدمية هي :-

أ – مؤسسة الحاكم العسكري :

وتعد من أولى الدوائر ذات الاهمية بالنسبة للإدارة المدنية وقد جاء تشكيلها بعد احتلال ولاية البصرة مباشرة ، وعهد بإدارتها الى الرائد براونلر[٢٥](Briwnlr) .

كان يقع على عاتق هذا الحاكم العسكري مسؤوليات كثيرة ، و كان يعاونه عدد من المساعدين له من ذوي الخبرة والكفاءة ، يكونون عوناً له في الادارة ومن هؤلاء بولارد[٢٦](Bullard) الذي كان يجيد اللغة التركية ، والذي اصبح مستشاراً شخصياً له ، و توم دكستر[٢٧](Dexter) والذي كان على معرفة كبيرة بالعشائر وسكان المدن على اختلاف طبقاتهم الاجتماعية ، فضلاً عن معرفته وخبرته الكبيرة والواسعة بنهر دجلة الممر الحيوي لقوات الاحتلال ، فضلاً عن ماكان يتمتع به من احترام الناس واجلالهم له خاصة و انه كان يجيد اللغتين العربية والتركية [٢٨].

كما قام الحاكم العسكري بالاعتماد على بعض الاهالي من ذوي النفوذ والجاه ومن المتنفذين في ولاية البصرة وهما ، عيسى روحي ، وصالح بك العبد الواحد، اذ تم تعينهم بمنصب مستشارين للحاكم العسكري في كل من منطقتي العشار والبصرة[٢٩] .

ويمكن تحديد واجبات الحاكم العسكري في المنطقة التي حددتها له الادارة المدنية البريطانية ، وهي المحافظة على النظام في منطقته والعمل على تطبيق القوانين في المناطق والمقاطعات التابعة لادارته ، وابداء المساعدة الى القوات العسكرية ضمن حدود منطقته الادارية ، وذلك من خلال جمع الفلاحين واجبارهم على العمل في تنفيذ المشاريع العسكرية ومراقبتهم ، فضلاً عن تقديم تقارير عن كافة الخسائر التي حلت في ممتلكات السكان والتي حصلت نتيجة المعارك ، ومن اهم واجباته ايضاً اشرافه المباشر على جباية الضرائب المفروضة على الاهالي والتي تعد المورد الرئيسي لتامين احتياجات القوات البريطانية في العراق[٣٠].

ويتبين لنا من خلال الصلاحيات التي منحت الى الحاكم العسكري ومساعديه انها كانت تصب في نهاية الامر في خدمة الجانب العسكري البريطاني ، وتقع مساوئ هذه الادارة المتعسفة والقاسية على كاهل ابناء البلد ، من العمال البؤساء ، الفلاحين نصف العراة، والذين اجبرتهم الظروف التي خلفتها هذه الادارة ، الى الاتجاه نحو العمل بظروف سيئة جداً ونلاحظ ذلك من خلال اعترافات القادة البريطانيين المتنفذين في العراق[٣١].

عينت الادارة المدنية ، جون فلبي[٣٢](John philby) حاكماً سياسياً لمنطقة (لواء) العمارة في الأول من نيسان عام ١٩١٧ [٣٣]، والتي كانت تضم عدة اقضية هي، قلعة صالح، وعلي الغربي، وقضاء العمارة [٣٤]، وقد استغل فلبي ما حققته القوات البريطانية من انتصارات كبيرة في معاركها ضد القوات العثمانية المندحرة في العراق ، والتي كانت بمثابة صدمة وخيبة امل لا توصف لعدد من شيوخ العشائر المواليين للعثمانيين [٣٥].

ونلاحظ بشكل لا يقبل الشك ان الادارة البريطانية ، كانت عازمة وبشكل كبير الى الحصول على اقصى حد ممكن من الموارد الاقتصادية لدعم المجهود الحربي ، ويعود ذلك لكون مدينة العمارة كانت تتمتع بامتيازات كبيرة في مجال الزراعة ، ولا سيما زراعة الرز التي كانت تنتج منه ما يعادل ٢٠٪ - ٣٠٪ من الانتاج الكلي للمناطق الاخرى المحتلة من البلاد فضلاً عن ما تمتاز به من ثروة حيوانية كبيرة كانت تشكل مورداً اقتصادياً مهم [٣٦].

ضمت منطقة العمارة العديد من العشائر العربية والتي كانت النسبة الغالبة منهم من المسلمين فضلاً عن وجود نسبة ضئيلة من اصحاب الديانات الاخرى، مثل اليهود

والنصارى، والصابئة، ومن اهم هذه العشائر، هي(عشيرة بني لام)، و(عشيرة السواعد)، و(البو دراج) ، و(عشير الازيرج) ، و(عشيرة السودان)[٣٧].

استعانت الادارة المدنية في العمارة باحد المنتسبين الهنود للاشراف على الجهاز الاداري فيها بدرجة رئيس موظفين ، كما عينت هتشكوك (Hedgecock) بوظيفة مساعد للحاكم السياسي في قلعة صالح[٣٨] .

من جهة اخرى تمكنت القوات البريطانية من دخول مدينة الناصرية في الرابع والعشرين من تموز عام ١٩٢٥بعد ان اجبرت العثمانيين على الاستسلام تاركين ورائهم خسائر كبيرة ، وكانت هذه نهاية المرحلة من مراحل الهيمنة الكاملة على لواء المنتفق ولم يتم السيطرة عليه بشكل كامل الا في أوائل اذار عام ١٩١٨[٣٩].

ضم لواء المنتفق عدداً كبيراً من العشائرا لتي كانت تنظوي تحت ثلاث تحالفات هي ، بنو مالك الساكنين في منطقة الشامية ، والاجود ، الساكنين في القسم الشمالي من الغراف[٤٠] ، فضلاً عن بني سعيد ، وكل قبيلة منها عملت على تشكيل تجمع عشائري كبير يضم العديد من العشائر العربية المتواجدة في المنطقة ، وكل منها كان تحت زعامة شيخ احدى هذه العشائر الثلاثة والذي كان يسمى بـ (بشيخ العموم) وكل تجمع منها كان له رجاله المسلحون و المستعدين للدفاع عن التجمع وحماية اراضيه من اي خطر خارجي يهدد مصالحهم[٤١].

تكمن اهمية الناصرية بالنسبة للقوات البريطانية ، كونها كانت مركزاً للادارة العثمانية، فضلاً عن انها كانت تمثل المكان الملائم للبريطانيين الذي يمكنهم من السيطرة على عشائر المنتفق ، فضلاً عن أهمية موقعها الاستراتيجي والمتمثل بقرب النهاية الجنوبية لشط الغراف الذي يمثل فرع من نهر دجلة ، والذي يجف الماء فيه وينضب طوال ستة اشهر من السنة[٤٢].

بعد احتلال الناصرية شكلت الادارة المدنية البريطانية دائرة الحاكم العسكري واسندت هذا المنصب الى اللواء بروكنك[٤٣] (Brooking) والذي باشرعلى الفور بتشكيل هيئة الملاك الاداري في القضاء والتي كانت تحت اشراف مساعد الحاكم ، وقد شغله النقيب بلفورد (Pulford) و الذي استمر بعمله حتى الثامن والعشرين من حزيران عام ١٩١٦ حينما اصيب بالكوليرا وتوفى على اثرها[٤٤].

ثم انتقلت مسؤولية الادارة في الناصرية بعد ذلك من الحكام العسكريين وبشكل تدريجي الى الحكام السياسيين ، وعين النقيب يونك (Young) معاوناً للحاكم السياسي ومن ثم اعقبه

بالمسؤولية النقيب فلجر(Flatcher) والذي كان من أوائل الضباط البريطانيين الذين شغلوا هذه الوظيفة حتى النصف الثاني من عام ١٩١٧[٤٥].

اما في منطقة الكوت* فقد عين ويلسون[٤٦](Wilson) حاكماً سياسياً بعد احتلالها من قبل القوات البريطانية في الرابع والعشرين من شباط عام ١٩١٧[٤٧]، وكان يعاون ويلسون مجموعة من الضباط البريطانيين ، بصفة مساعدين للحاكم السياسي لادارة المناطق التابعة اداريا للكوت[٤٨].

اتجهت القوات البريطانية بعد احتلالها للكوت ، الى بغداد لاحتلالها وتحويلها الى مركز لقيادتها في العراق ولغرض اكمال سيطرتها الكاملة على البلاد.

ونتيجة لهذه التطورات العسكرية ، انتقل مركز القيادة العسكرية البريطانية من ولاية البصرة الى بغداد ، ولاسيما بعد ان وصلت القوات البريطانية الى الاخيرة في الحادي عشر من اذار عام ١٩١٧ بقيادة قائدها الفريق ستانلي مود، وكان من أولى اهتماماته هي تنظيم الادارة المدنية والتي اسندها الى العميد هوكر[٤٩] (Hawker)، الذي نجح بشكل كبير بفرض الاوامر والتعليمات العسكرية في المدينة مما ادى الى اشاعة الامن والنظام، ومما ساعده في ذلك معرفته السابقة بالاساليب العثمانية في التعامل مع السكان ، فضلاً عن قوة شخصيته واتزانه ومرونته في التعامل مع مختلف المواقف[٥٠].

اصدر قائد الاحتلال في بغداد مجموعة من البيانات حدد فيها عدداً من الواجبات التي الزم الاهالي العمل بموجبها ، وأوضح في احدها بان السكان المسالمين لهم الحق ، بالتمتع بمزاولة اعمالهم الاعتيادية بكل حرية مادام ذلك لا يتعارض مع مصالح وضروريات الاعمال العسكرية لقوات الاحتلال، واضاف البيان بان على السكان ان يكونوا تحت رهن أشارة المسؤولين البريطانيين ، وان يتجنبوا المشاركة أو المساعدة بكل وسيلة في الاعمال العدائية ضد القوات البريطانية [٥١].

ومن اجل استغلال السكان الى اقصى حد ممكن لصالح المحتلين قامت القيادة العسكرية بتوجيه مجموعة من التعليمات الصارمة الى سكان بغداد ومن يمثلهم من مختاري المحلات في المدينة ، مؤكدة فيها بضرورة اخبار القيادة العسكرية بتحركات الاشخاص التي تعدهم من المناوئين لها ، كما طلبت منهم اعداد قوائم، باسماء الاشخاص القادرين على العمل للاستفادة منهم لخدمة مصالحها[٥٢].

وفي السابع عشر من ايار عام ١٩١٧ وصل جون فلبي الى بغداد للمشاركة في الادارة المدنية في بغداد ، والغرض من ذلك حل المشاكل الادارية المتراكمة في المدينة ، و التي كانت

مرتبكة ولايمكن السيطرة عليها وهو نتيجة انسحاب القوات العثمانية التي كانت مستصحبة معها السجلات الخاصة بالدوائر ، والواردات ، وكان في استقبال جون فلبي في بغداد المس بيل[٥٣](Miss Bell) واتفق الاثنان على العمل في الادارة المدنية حيث تولى فلبي مهمة حل بعض المشاكل مثل شراء المؤن والحاجيات للجيش ، ومشاكل دائرة الواردات ، فضلاً عن التقارير التي ترد من الحكام السياسيين والاطلاع على احتياجاتهم من المعونات المالية والعسكرية [٥٤].

من الملاحظ ان قوات الاحتلال البريطانية اينما حلت في اي جزء من ارض العراق كان أول ما يتبادر الى اذهان القادة هو كيفية تشكيل الادارة المدنية ، واختيار الاكفاء ذوي الخبرة في احوال السكان وظروفهم المعاشية وذلك من اجل تسهيل مهمة السيطرة عليهم من خلال التحكم بمقدراتهم الاقتصادية والاجتماعية ، فضلاً عن تسريع عملية استغلال خيرات تلك المنطقة لصالح قطعاتها العسكرية ، والاعتماد على اهل المنطقة بتمويل جيشها ، وضمان عدم تعرض قواتها الى غضب الاهالي ومقاومتهم.

عملت الادارة المدنية في بغداد على تقسيمها الى ثلاث وحدات ادارية ليتسنى لها تحقيق ما تسعى اليه من سيطرة كاملة على المدينة والحيلولة دون حدوث قلاقل، الوحدة الأولى والتي كانت تقع في الجانب الغربي منها والتي عرفت ولاتزال بجانب الكرخ وعهدت بها الى وكيل الحاكم العسكري ، المنطقة الثانية والتي تعرف بجانب الرصافة في شرق المدينة وكان يدير شؤونها وكيل مدير الشرطة المدنية [٥٥]، في حين كانت المنطقة الثالثة وهي الكاظمية التي اسندت مهمة ادارتها الى الكابتن مارشال (Mrshall) الذي عرف عنه لباقته والمامه باللغة الفارسية التي كانت من الامور المهمة لمن يتولى مثل هذا المنصب وذلك لكثرة الزوار الايرانيين الوافدين الى هذه المنطقة المقدسة ، ولقد استمر هذا الضابط البريطاني في عمله لمدة عشرة اشهر ثم نقل بعدها الى مدينة النجف الاشرف[٥٦].

اثار موقف القوات البريطانية بالنسبة الى منطقة الحلة الاستغراب ، وذلك بسبب عدم ارسالها اي قوة عسكرية الى هناك الى الدرجة التي لم يشاهد اي من سكان القبائل القاطنة في المنطقة اي جندي يرتدي البدلة العسكرية ، الا ان ذلك لايعني ان الادارة البريطانية كانت غافلة عن مركز مهم من مراكز انتاج الحبوب ، الذي جاء نتيجة لتوفر المياه القادمة من الانهر المتشعبة من نهر الفرات [٥٧].

و بناءاً على ذلك عينت دائرة الحاكم المدني في ايار عام ١٩١٧ النقيب كولد سميث(Gold smith) بصفة حاكم سياسي في الحله[٥٨]، وبسبب محدودية

صلاحياته فقد كان له هدف محدد وهو اقامة علاقات طيبه مع شيوخ عشائر المنطقة ، في محاولة منه وبناءاً على التعليمات التي زود بها من قبل رؤسائه في الادارة لسيادة الامن والاستقرار وعدم التعرض الى المصالح البريطانية[٥٩].

في تشرين الأول عام ١٩١٧ وعلى أثر عودة مكفرسن (Macpherson) من الهند ، انيطت به مهمة الحاكم السياسي في الحلة بدلاً من النقيب كولد سميث ، و عين له مساعدين بصفة معاون في كل من المسيب ، والهندية ، وكربلاء ، وكان شأنه شأن سابقه من حيث سياسة توطيد العلاقة مع شيوخ القبائل والهدف هو استغلالهم الى اقصى حد ممكن وتمكن وكما قال ويلسون ان ينجز عملاً رائعاً الا انه لم يحقق النجاح في عمله في الديوانية، خلال سنة من توليه مهام منصبه ، وكان يمثل الادارة المدنية في منطقة (الشامية) الواقعة جنوب الديوانية (حميد خان) وبقى في منصبه هذا حتى تشرين الأول من عام ١٩١٧[٦٠].

يتضح لنا من خلال ما تقدم بان البريطانيين كانوا يتفادون الاصطدام بشيوخ العشائر في العراق وذلك لمالهم من سطوة ونفوذ على اتباعهم وانهم يعلمون جيداً ان بامكان هؤلاء الشيوخ تأليب اتباعهم ضد البريطانيين في اي وقت وذلك يعود الى الانقياد التام لهؤلاء الاتباع الى شيوخهم واستعدادهم للتضحية بأنفسهم لمجرد اثبات الولاء ، وعليه نلاحظ بان السياسة التي اتبعها الحكام هي نفسها وان اختلفت رتبهم ومسمياتهم.

كانت ناحية الهندية من أولى المناطق التي تلت الحله من حيث امتداد النفوذ البريطاني اليها ، حيث ادارها النقيب تايلر (Tyler) و الذي عمد الى تقسيمها الى اربع شعب هي : الجدول الغربي ، وام راوية ، وابو غرق ، والكفل ، وينتخب مأموريها من قبل اهل المنطقة نفسها من لهم سطوة ونفوذ ، والهدف من ذلك هو تسهيل مهمة معاون الحاكم السياسي ، في تحقيق اهدافه الرئيسة المتمثلة بجمع الضرائب[٦١]، واسندت الادارة في المدينة المقدسة كربلاء الى شخصيات معروفة تنتمي الى بعض الاسر الكربلائية صاحبت النفوذ والتأثير مثل اسرة ال كمونة المعروفة في كربلاء [٦٢].

ومن جهه اخرى عمدت الادارة البريطانية الى اضعاف شأن المدينتين المقدستين كربلاء والنجف، لما لهما من اهمية في نفوس العراقيين من الناحية الدينية، في شؤون الادارة[٦٣] .

خطت الادارة المدنية في تشرين الأول عام ١٩١٨ خطوة كان الهدف الرئيسي منها هو السيطرة على السكان وتجنيد اكبر عدد منهم لخدمتها ، في مراقبة الطرق الصحراوية للحيلولة دون وصول المساعدات للعثمانيين من قبل القبائل الموالية لهم، تمثلت بربط كل

من الرحالة ، وشئاثة ادارياً بمقاطعة كربلاء، وجعلتهما خاضعتين لادارة مديرين محليين مرتبطين بالحاكم السياسي في المنطقة [٦٤].

اتبعت بريطانيا في الديوانية سياسة مختلفة عن غيرها من المناطق التي احتلتها ، وربما يعود ذلك الى موقف العشائر القاطنة في اللواء والتي كانت رافضة لاي نوع من انواع الاحتلال منذ ايام الدولة العثمانية ، ومن اجل اذلال مشايخها وسهولة السيطرة عليها، قامت الادارة المدنية البريطانية بانزال درجة الديوانية الادارية من درجة لواء كما كانت عليه ايام الحكم العثماني الى درجة مقاطعة اي بدرجة قضاء تابع الى الحلة ، وكان يدير شؤونها الادارية في بداية الامر، وكيل حكومي يدعى (صالح افندي) الذي شغل هذا المنصب بعد خروج اخر حامية عثمانية موجودة في الديوانية بقيادة احد الضباط العثمانيين المدعو (محمد هاشم فاروخ)[٦٥]، وأصبحت خاضعة للادارة البريطانية في اب عام ١٩١٧ وفي نيسان عام ١٩١٨ أوكلت الادارة منصب الحاكم السياسي في الديوانية الى النقيب دايلي (Daly) والذي كان مثالاً واضحاً للغطرسة والتعجرف الذي كان يتمتع به اغلبية الموظفين البريطانيين و اتبع الاساليب نفسها التي اتبعها اقرانه في المناطق المحتلة ، من اذلال واهانة متعمدة لشيوخ العشائر [٦٦].

لجأ النقيب دايلي الى سياسة الترهيب والترغيب ، الا انها كانت في واقع الحال ترهيب فقط ، ومن الامثلة على هذه السياسة القديمة ، هو اعتقاله لعدد من الشيوخ امثال (حاج فرمان) من عشيرة البحاحثة ، و(مندور) من عشيرة الغانم ، ومن سياساته الاخرى التي اتبعها ، هي مثلاً اذا ما تقدم احد الاهالي بشكوى من ارتفاع الضرائب المفروضة فان عليه في أول الامر دفع تامينات مالية قدرها (١٠٠) روبية[٦٧] وكانت هذه التامينات تصادر في حالة عجز صاحب الشكوى من اقناع مساعد الحاكم السياسي بجدوى شكواه، وفي الواقع كان هذا المسؤول صعب الاقناع [٦٨].

اضافت الادارة البريطانية الى مقاطعة الديوانية ادارياً عدد من المناطق الاخرى و هي الدغارة ، والقلعة (قلعة الحاج مخيف) ، وعفك ، وكان يساعد دايلي في الديوانية النقيب ويب (Web)[٦٩].

اما قضاء الشامية فقد رفعت الادارة المدنية درجته الادارية الى منطقة وضمت اليها اداريا خمس مقاطعات (Distriet) وهي، النجف، والكوفة، وابو صخير، وام البعرور والتي تعرف حاليا (الشامية)وغماس[٧٠]. استمرت الادارة ، بمواصلة اجراءاتها الادارية في المناطق الواقعة حول ولاية بغداد ، و التي اصبحت تابعة لها ادارياً بعد احتلالها من قبل القوات

البريطانية مثل ، لواء الدليم و الذي انزلت درجته الادارية الى منطقة ، وبعقوبة ، وخانقين ، وسامراء[٧١].

وبعد ان اقدمت الادارة المدنية، على انزال درجة لواء الدليم الى منطقة، الحقت به ادارياً عدد من المقاطعات هي ، الفلوجة ، وهيت، وعانه ، وأوكلت منصب الحاكم السياسي الى المستر نولدر (Noldar)، والذي اتخذ من مدينة الرمادي مقراً له لادارة شؤون المنطقة ، وكان له عدد من المساعدين لادارة شؤون المقاطعات ، التابعة له ادارياً، مثل أوسوليفان (Osulivan) في الفلوجة بعد احتلالها من قبل القوات البريطانية في التاسع عشر من اذار عام ١٩١٧ ، والنقيب شلزويل (Shelswell) لادارة مقاطعة هيت، اما المقاطعة الاخيرة فهي عانه والتي احتلت في الثامن والعشرين من تشرين الأول عام ١٩١٨ والتي اسندت ادارتها الى النقيب يتس (yetts)[٧٢].

انتهج البريطانيون لغرض السيطرة على منطقة الدليم الاسلوب العثماني نفسه ، وذلك بتوطيد العلاقة مع المتنفذين من الشيوخ واستمالتهم للعمل مع الحكومة لخدمة مصالحهم[٧٣]، و يمكننا ملاحظة ذلك من خلال ماجاء في احد التقارير السرية لدائرة الاستخبارات البريطانية ، و الذي اشار الى تعاون (فهد بك ابن هذال) شيخ العمارات احد فروع عشيرة عنزة ، وزيارته الى مقر القيادة البريطانية في بغداد في شهر مايس عام ١٩١٧ ، وكيف انه صار حليفاً للبريطانيين ودوره وافراد عشيرته في احكام الحصار على القوافل التي تنقل المؤن و التجهيزات الى القوات العثمانية ، فضلاً عن المحافظة على الامن في المناطق التي تنتشر فيها عشيرته [٧٤].

ومن ضمن الاجراءات الادارية التي دأبت على تنفيذها الادارة المدنية في قضاء بعقوبة ، رفع درجتها الادارية من قضاء الى منطقة ، وبالنتيجة ضمت اليها عدد من المقاطعات ، وهي ، بعقوبة (المركز) ، وشهربان (المقدادية حالياً) ، فضلاً عن مقاطعتي ، دلي عباس ، ودلتاوة[٧٥]،ثم عينت عدداً من الحكام السياسين فيها وهم المستر نالدر (Nalder) حاكماً سياساً في بعقوبة ، فضلاً عن المستر وولكر(Wlaer) مساعداً له على شهربان[٧٦] ، كما عينت الادارة المدنية ، كل من النقيب جاردن (Jardine) ، والنقيب ووركلي (Wrigley) والملازم مكدونالد (Makdonold) في دلتاوة ، والنقيب ليود (Lioyd) في دلي عباس[٧٧].

اما خانقين فكان لها وضع خاص بالنسبة للادارة البريطانية وذلك بسبب احتلالها أول مرة من قبل الروس حلفاء بريطانيا ، وكان ذلك في نيسان عام ١٩١٧ والذين قاموا بنهب المدينة وتدميرها ، الامر الذي اعطى انطباعاً سيئاً لدى الاهالي الذين كانوا

على اطلاع وعلم بانهم حلفاء بريطانيا ، وبدءوا يتمنون عودة العثمانيين الذين عدوهم اقل سوءاً من المحتل الجديد ، ولم تتمكن القوات البريطانية من احتلال خانقين الا في كانون الأول عام ١٩١٧، حيث وجدت ان سكان المدينة يعانون من الجوع و المرض[٧٨] .

اسندت الادارة المدنية منصب الحاكم السياسي الى الرائد سون(Swn)، حاكم مندلي السياسي ، وكان ذو شخصية طاغية ومتمردة وقد خلق لنفسه في المدينة هيبه فضلاً عن انه كان يجيد اللغة الكردية ، ومن جهة اخرى لاقت القوات المحتلة وحاكمها ترحيباً كبيراً من قبل الاهالي وذلك في محاولة منهم للتخلص من أوضاعهم السيئة التي كانوا يعيشونها [٧٩].

تمكنت القوات البريطانية في نيسان عام ١٩١٧ من احتلال سامراء والتي كان فيها عدد كبير من العشائر العربية المتواجدة على ضفاف دجلة ، وبطبيعة الحال كما في معظم المناطق المحتلة الاخرى كانت مواقفها تتسم بالعداء للمحتلين الجدد الامر الذي ادى الى تفاقم الصعوبات بوجه الادارة المدنية البريطانية ، مما دفعها الى اتخاذ ترتيبات ادارية تسهل مهمتها في ضم تلك العشائر تحت لوائها والبدء بعملية استغلال الموارد الموجودة ، وذلك من خلال رفع درجتها الادارية من قضاء الى منطقة (Division) والحقت بها ادارياً عدة نواحي وهي ، سميكة (الدجيل) ، وبلد ، والدور، وتكريت ، وأوكلت مهمة ادارة شؤونها الادارية الى النقيب (موري)(Murray) واتخذ مقره في ناحية بلد[٨٠]، وكان من الطبيعي وحالة العشائر الغاضبة ، ان يتخذ الحاكم السياسي مساعدين له من اجل احكام قبضة المحتل ، فقد عين النقيب بيري (Berry) ، حاكماً عسكرياً في سامراء ، الذي اصبح فيما بعد حاكماً سياسياً لمنطقة سامراء و نواحيها بعد عزل النقيب موري في أواخر عام ١٩١٨ [٨١].

واسندت الادارة المدنية في النواحي المختلفة الى مجموعة من الضباط بدرجة مساعد حاكم سياسي، امثال ، الملازم كوست(Guest) ، والنقيب بلاتس (Plattes) في تكريت، والنقيب كاتس(Gates) في بلد ، ويلتسون هولم (Wolsteni holm) في سميكة (الدجيل)[٨٢].

احتلت القوات البريطانية كركوك في ايار عام ١٩١٨ ، وعلى الفور باشر قادة الاحتلال بتشكيل الادارة المدنية فيها ، وابدلت تسميتها الادارية من لواء الى منطقة ، وعينت النقيب بولارد (Bulard) حاكماً سياسياً للمنطقة [٨٣]، والحقت بها ادارياً مقاطعتان هما كفري والتون كوبري فضلاً عن ماكان يتبعها ايام الحكم العثماني من اقضية ونواحي وهي ، راوندوز، ورانية ، واربيل، وكويسنجق ، وطوزخورماتو[٨٤] ، الا ان هذه الترتيبات الادارية لم يكتب لها النجاح والاستمرار وذلك لاسباب خارجة عن ارادتها والذي يتمثل بعودة القوات العثمانية باستعادة المنطقة وانسحاب قوات الاحتلال البريطاني [٨٥].

اعادت القوات البريطانية احتلال لواء كركوك ، واطلقت عليه تسمية منطقة في السادس والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩١٨ بعد انسحاب القوات العثمانية منها مهزومة وفي هذه المرة لم يكن هناك حاكماً سياسياً للمنطقة وذلك بعد انسحاب بولارد وعودته الى بغداد واسندت ادارة شؤون المنطقة الى النقيب لونگريك (Longirigg) بمنصب مساعداً للحاكم السياسي للمنطقة ، واتخذ له مساعدين هما ، النقيب جاردين (Gardeen) في مقاطعة كفري ، والنقيب هاى (Hai) في مقاطعة التون كوبري[٨٦] ، كان لنتيجة المعارك الضارية بين القوات البريطانية من جهه والقوات العثمانية من جهه اخرى على مشارف لواء الموصل ، والهزائم التي منيت بها الجيوش العثمانية في جهات اخرى من العالم وتبدل الوزارة في تركيا في الثامن من تشرين الأول عام ١٩١٨، ومجيء وزارات جديدة الامر الذي ادى الى عقد هدنة بين البريطانيين والاتراك العثمانين، والتي تم التوقيع عليها في خليج موندروس ، ثغر جزيرة (ليمني) و الواقعة في بحر ايجة بين اليونان و الانضول ، على ظهر الباخرة (اغاممنون) في الثلاثين من تشرين الأول عام ١٩١٨ والتي عرفت بهدنة موندروس[٨٧].

لم تحترم بريطانيا الهدنة التي عقدتها مع الدولة العثمانية ، وسارت قدما لاحتلال لواء الموصل، فاحتلته في الثامن من تشرين الثاني بعد مغادرة القوات العثمانية لها وتسلم منصب الحاكم السياسي في لواء الموصل الذي اطلق عليه ادارياً منطقة ، العقيد ليجمن (Lgman)[٨٨] و بقيت منطقة الموصل خاضعة للادارة العسكرية الخالصة[٨٩] .

ب: دائرة الايرادات و الضرائب : -

بداية لابد ان نشيرالى ان هذه الدائرة يمكن عدها من اهم الدوائر التي اسستها ، الادارة المدنية البريطانية ، لما لها من اهمية في توفير ماتحتاج اليه قوات الاحتلال لسد نفقاتها الحربية الضخمة ، ومن خلال هذه الدائرة يمكن لبريطانيا من السيطرة على اقتصاد البلاد و خيراته الوفيرة .

واجهت سلطات الاحتلال البريطاني عدداً من المشكلات المعقدة فيما يخص الناحية المالية في العراق ، حيث كانت الفوضى مستشرية في جميع مفاصل المؤسسات المالية ، وان العثمانيين تركوا ارثاً ثقيلاً لاتحسد عليه بريطانيا [٩٠].

لقد كانت مهمة تشكيل دائرة الايرادات من المهام الصعبة التي واجهها الموظفون البريطانيين وذلك يعود لكثرة التناقضات المحيطة بهذه الدائرة ، حيث وجدت انها تعاني من حالة سوء التصرف والانحلال ، والكثير من القضايا المتداخلة مع بعضها مثل ، التزام الارض وجباية الواردات ، وادارة الأوقاف ، واعمال الكمارك ، والمكوس

والسيطرة على الشركات التجارية ، والديون العمومية ، واعمال المصارف ، وغيرها من المسائل المالية المرتبطة ارتباطاً مباشراً بهذه الدائرة [٩١].

ومما هو جدير بالذكر ، ان الاراضي العراقية امتازت بكثرة اراضيها الزراعية بسبب توافر الظروف المؤاتية للزراعة ، فقد كانت من أولى تركات العثمانيين هي مشكلة الاراضي الزراعية ، والتي لم يبذل في حينها اي جهد من قبل الحكومات العثمانية المتعاقبة على حلها وانما تركت مساحات واسعة منها بدون تثبيت عائديتها فضلاً عن الاهمال الكبير الذي عانته ولم تحظ مشاريع الري وغيرها بالاهتمام الكافي [٩٢] .

واجهت الادارة المدنية في هذا المجال والمتمثلة بالشعبة المالية ، و التي تولى مهامها السكرتير المالي صعوبات عدة تمثلت بضيق الوقت اللازم لتنظيم الشؤون المالية والايرادات [٩٣] وقد وصل في كانون الثاني عام ١٩١٥ الى البصرة قادماً من الهند معتمد الواردات ، المستر هنري دوبس [٩٤] (H. Dobbs) وقد باشر بعد وصوله بالاطلاع والبحث عن الكيفية التي كانت السلطات العثمانية تجمع بها الضرائب واساليب الجباية [٩٥] .

عكف دوبس على دراسة ما وجد من سجلات العثمانيين المنسحبين والتي كانت بطبيعة الحال قديمة ومتهرئة ومرمية في الدوائر ، ولذلك كان عليه ان يقوم باجراءات سريعة وفعالة من اجل انشاء نظام اداري ليتمكن من تحقيق الاهداف التي كانت ترمي اليها الحملة العسكرية البريطانية [٩٦] .

وقد ادت العمليات العسكرية خلال سنوات الحرب الى اضرار كبيرة بالاراضي الزراعية ، نتيجة ترك الفلاحين لاراضيهم واجبارهم على القتال ، الامر الذي ادى الى انخفاض انتاج الاراضي الزراعية بشكل كبير ، ولما كانت هذه الاراضي تمثل اهمية كبيرة بالنسبة للقوات البريطانية ، من اجل توفير الحبوب لقواتها لذا اولت الادارة المدنية ، الزراعة أهمية كبيرة وحاول البريطانيون ايجاد الحلول المناسبة لتوسيع الزراعة كونها مورداً اقتصادياً مهماً [٩٧] .

كانت اراضي العمارة في اثناء الحكم العثماني ملكاً للدولة أو ماتسمى اراضي اميرية تم تأجيرها بطريق الالتزام الى شيوخ العشائر القاطنين في المنطقة ، ولم تبدي الدولة انذاك اي اهتمام بهذه الاراضي نتيجة ضعف سيطرتها عليها [٩٨] .

اتبعت الادارة البريطانية نفس الاسلوب السابق في هذا المجال ، من حيث جمع الواردات بالالتزام في العمارة وذلك من اجل كسب الشيوخ المتنفذين في المنطقة الى جانبهم ، وفي بعض الاحيان كان المسؤلون الماليون يعمدون الى تخفيض الضرائب بالنسبة الى ماكانت

عليه سابقاً ، وعلى الرغم من كافة الاجراءات التي اتخذها الاقتصاديون الا ان الواردات المستحصلة من الاراضي وخلال مدة الخمسة اشهرالأولى من عام ١٩١٥ لم تكن تتناسب مع ما كانوا يطمحون اليه [٩٩] ، حيث بلغت(٢٠،٠٠٠) الف باون [١٠٠].

يلاحظ بان دائرة الواردات التي انشأتها الادارة المدنية البريطانية في الناصرية كان موظفوها من العراقيين ، الذين يتمتعون بالخبرة السابقة والكفاءة في مجال العمل المالي والاقتصاد ، والتي اكتسبوها من خلال عملهم في الدوائر المالية ايام الحكم العثماني و اطلاعهم بشكل دقيق على احوال الزراعة والقبائل في المنطقة [١٠١].

تميزت الضرائب التي فرضت على السكان بانها كانت باهظة ومرهقة واختلفت عن سابقتها ايام الحكم العثماني بانها ادق واقصى ، الامر الذي ادى الى نفور الاهالي ، مما دفع الحاكم للمنطقة مابين عامي ١٩١٦- ١٩١٧ الى تأجيل جباية الضرائب ، وذلك لارضاء العشائر والقبائل القاطنة والمنتشرة في المنطقة [١٠٢].

فضلاً عن قيام سلطات الاحتلال باطلاق اسماء العشائر على القنوات المائية في الناصرية وبقية اقسام لواء المنتفق امعاناً منها في المضي بسياستها الرامية لكسب ود السكان ، على غرار التسميات التي اطلقت على الاراضي التي كانت تسيطر عليها العشائر مثل اراضي بني لام و غيرها من العشائر الاخرى، وكانت هذه القنوات تفتح اثناء الفيضانات [١٠٣].

وبما ان المحتل يهدف بالدرجة الاساس الى تحقيق مصالحه ، فقد كانت الضرائب في زيادة مستمرة ، حيث ارتفعت في منطقة الناصرية من ٣٣،٥٥٧روبية عامي ١٩١٥- ١٩١٦ الى ٥٢،٤٦٤ روبية بين عامي ١٩١٦- ١٩١٧ وبطبيعة الحال كان هذا ينطبق على جميع المناطق المحتلة الاخرى[١٠٤].

كان البريطانيون يجانبون الحقيقة فيما يخص صرفياتهم والواردات التي يحصلون عليها ، بأدعائهم بان هذه الواردات كانت تصرف في خدمة الدوائر ذات النفع العام ، الا ان هذا لايمت الى الحقيقة بصلة اذ انها كانت تسخر للمجهود الحربي وتجهيز الجيش ويمكن ملاحظة ذلك من خلال خضوع جميع الدوائر المالية لسيطرة السلطات العسكرية [١٠٥]، وتمكنت الدوائر المالية من تحقيق ارباح كبيرة من خلال الرسوم المفروضة على المحاصيل الشتوية في الناصرية ، والتي بلغت ٤٤٦٦٤ روبية، ومن المحاصيل الصيفية ٨٤٥ روبية [١٠٦].

لم تكن هذه الزيادة في الضرائب والايرادات التى حصلت عليها دائرة الايرادات ناجمة الى حدوث تطور في الزراعة او تحسين احوال المزارعين ، وانما تعود الى السياسة الناجحة التي

رسمتها الادارة البريطانية في هذا المجال ، هذا من ناحية ، وكفاءة الحكام السياسيين ، من خلال تنفيذ ما يطلب منهم بدقة ومتابعتهم الميدانية للمنطقة ومزارعها واحوال العشائر فيها واتباع اسلوب الترغيب والترهيب مع السكان من ناحية اخرى [١٠٧].

تشكلت دائرة الواردات في الكوت ، وكانت تعد من الدوائر المهمة بالنسبة للادارة المدنية البريطانية ، اذ انها كانت تدر عليها الكثير من الموارد التي كانت تحتاج اليها القوات العسكرية و تكاليف الحرب ، وذلك من خلال انواع الضرائب التي كانت تفرضها على السكان ومنها على سبيل المثال ، ضريبة الاراضي ، والطابو ، والأوقاف ، والكودة[١٠٨]، والعديد من الضرائب الاخرى والتي تصب في مصلحة البريطانيين [١٠٩] ، ومن اجل ضمان استمرار سيطرتها بشكل كامل على هذه الواردات والضرائب وضمان التوصل الى افضل السبل لجبايتها والاستفادة الى اقصى حد منها عمدت السلطات البريطانية الى تقسيم الاقضية التابعة الى الكوت الى شعب يرأس كل منها موظف بمنصب (مامور) ويساعده اثنان من الموظفين ، احدهم بوظيفة كاتب ، والثاني جابي للضرائب [١١٠].

عالجت دائرة الايرادات في الكوت مشكلة جباية الواردات ، وذلك عن طريق استحصالها بصورة مباشرة من المستفيد من الارض ، والذي كان بشكل عام احد ابناء العشائر القاطنة في المنطقة وهو المسؤول عن زراعتها وحمايتها من الفيضان والمشاكل الزراعية المختلفة ، من امراض وأفات ، وليس من مالك الارض الشرعي والذي يحمل بالعادة سند طابو[١١١].

عمدت الادارة البريطانية ، في الايام التي اعقبت احتلال بغداد ، الى اجراء بعض التعديلات التي طالت دائرة الواردات ، حيث شكلت لجنة سميت بـ (لجنة الواردات) وكانت تتألف من ضابطين حيث حلت محل الدائرة القديمة التي وجدت ايام الحكم العثماني و المسماة (ناظر الواردات) وقسم العمل بينهما حيث تولى كل منهما فرع من فروع الدائرة[١١٢].

كانت واجبات دائرة الواردات في لواء بغداد ، لا تختلف عن واجبات نظيرتها في البصرة، حيث انها اشرفت على قضايا لم تكن لها صلة قوية ومباشرة بها منها، الديون العامة، والكمارك ، وادارة الأوقاف ، والمعارف ، وشؤون الزراعة ، والتي سرعان ما توسعت وتطورت حتى عام ١٩١٨ ، واصبحت كل واحدة منها دائرة مستقلة بحالها ولها كادر مستقل من الموظفين ، فضلاً عن دائرة الواردات نفسها حيث توسع ملاكها في عام ١٩١٩ واصبحت مسؤولة عن معالجة قضايا سبعة عشر نوعاً واكثر من انواع الادارة [١١٣] .

اصدرت سلطات الاحتلال البريطاني عدداً من البيانات التي حددت فيها الاليات الخاصة ، بالضرائب ومنها ، ضريبة الملح ، والذي اذيع في التاسع والعشرين من نيسان عام ١٩١٧ وبموجبه الغيت ضريبة الملح في بغداد وبقية الاجزاء والاراضي المحتلة، لما تسببه تلك الضريبة من اثقال كاهل الاهالي وانتفاء الحاجة لاستمرار جبايتها حسب ماجاء في البيان ، الذي اصدره قائد جيوش الاحتلال العام الفريق أول ستانلي مود[١١٤].

ويبدو ان هذه الضريبة لم تكن تحقق للادارة المدنية ، ما كانت تتمناه من موارد والا ما كانت قد الغتها ، وكما هو معروف ان هدفها هو الحصول على خيرات البلاد.

اما فيما يخص مسائل الديون فقد اصدرا لفريق أول ستانلي مود في الحادي عشر من اب عام ١٩١٤ بيانا ، الغى بموجبه جميع الديون والمستحقات المترتبة على البلاد اذا كان احد اطرافها من رعايا دولة معادية لبريطانيا ، او دولة حليفة للدولة المعادية لبريطانيا [١١٥].

ومن البيانات الاخرى التي اصدرها الفريق ادجو كانت وترال (D.J.O Kant Utril) الذي استلم منصب القيادة في العراق في الثامن والعشرين من مايس عام ١٩١٧ ، والتي بموجبها حاولت السلطات المحتلة السيطرة على الموارد المتحققة من المشروبات الروحية ، والتي منعت بموجبه اي من السكان تقطير وتصنيع المشروبات بدون موافقة السلطات المحتلة ، وفرضت بموجبه عقوبات وغرامات مالية تصل الى عشرة الاف روبية مع الحبس لمدة لاتزيد على السنتين لمن يخالف هذه التعليمات [١١٦].

كان من اهم واجبات الادارة المدنية ، في الحلة التى وصلتها الادارة البريطانية بعد احتلال بغداد ، هي استغلال نفوذ شيوخ القبائل بطريقة عبر عنها ولسن بقوله ((اقصى حد ممكن))[١١٧] ، عليه عمد الحاكم السياسي في الحلة الى تشكيل مجلس قبلي على ضفتي شط الحلة يضم عدداً من الشيوخ البارزين الذين كان لهم الدور الكبير في جمع الضرائب من ابناء عشائرهم ، بما يمتلكونه من سلطات عشائرية لاحدود لها[١١٨].

كانت الادارة البريطانية ، تحاول الاستفادة من تجارب العثمانيين السابقة ، والتي قال عنها الحاكم السياسي في مقاطعة الديوانية((بان الاتراك لم يكونوا قادرين على جمع الرسوم))، و ذلك لان عشائر هذه المنطقة اتخذت لها مواقع دفاعية حيث كانت هناك حوالي اربعمائة قلعة (مفتول)[١١٩]، شكلت عقبة بوجه الادارة البريطانية ، دائرة الواردات ، وعملت وبشكل فعال على اضعاف قدرات هذه الدائرة ، في جمع الضرائب ، التي كانت بحاجة لها لشراء الحنطة ، لسد احتياجات الجيش البريطاني من الغذاء ، لقد نجح حاكم الديوانية

السياسي دايلي ، من استغلال الشيوخ الذين كانوا متعاونين مع الادارة البريطانية والذين اسماهم ((بالثغرة الممتازة)) في تهديم تلك القلاع وفرض الضرائب[١٢٠].

اما فيما يخص دائرة الواردات والضرائب ، في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية ، وبالتحديد في بعقوبة فقد كانت هذه الدائرة تحت الاشراف المباشر من قبل الحاكم السياسي المستر نالدر (Nalder) والذي اتخذ له ثلاث من المساعدين بصفة مأمورين وزعهم على مقاطعات بعقوبة ، ومع كل واحد منهم عدد من الموظفين بدرجات و ظيفية متفاوتة بين مأمور، وكاتب ، وحارس مخزن ، وعدد من جباة الضرائب [١٢١].

ويلاحظ ان الادارة المدنية على الرغم من اعتمادها على نسبة كبيرة من الضباط والموظفين البريطانيين ، الا انها لم يكن لها غنى عن بعض الموظفين المحلين وذلك للاستفادة من خبراتهم المتراكمة ايام الحكم العثماني وفضلاً عن ما يمتلكونه من خبرة ودراية في شؤون المنطقة مثل (عبد العزيز افندي)[١٢٢]، وهنا تتجلى براعة الادارة البريطانية في ادارة الامور في المناطق المحتلة .

دأبت دائرة الواردات في سامراء ، على ما اعتادت عليه من استغلال للاهالي بكل منطقة تحتلها ، من استغلال لجهودهم وجباية الضرائب باقصى ما تستطيع ورفد قواتها و اعالتهم من ناحية الغذاء والتجهيزات ، لقد نجحت هذه الدائرة في مساعيها ، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الزيادات الكبيرة في الضرائب المفروضة على الاراضي ، اذ بلغت ٢٩،٧٤٥ روبية عام ١٩١٨وارتفعت الى ١٦٥،٤٤٩ روبية خلال عام ١٩١٩ ، فضلاً عن ضرائب اخرى فرضت على الطابو، والأوقاف ، والكودة ، والاسماك ، واللحوم ، والاخشاب ، والتبغ ،والكمارك ،حيث بلغ مجموع ايراداتها مجتمعة ٣٦،٧٣٠ روبية في نهاية عام ١٩١٨ [١٢٣].

عمدت سلطات الاحتلال البريطاني في كركوك ، بالابقاء على النظام الضرائبي الذي كان سائداً ابان الحكم العثماني[١٢٤]، فضلاً عن تشكيل دائرة الواردات والتي كانت مرتبطة بصورة مباشرة بالحاكم السياسي في كركوك ويساعده عدد من المامورين من السكان المحليين من الاكراد[١٢٥].

ابقت الادارة البريطانية في كركوك على دائرة الواردات على ماهو عليه في ايام الحكم االعثماني ، واتبعت القاعدة نفسها التي اتبعتها في الاراضي المحتلة من حيث تقسيم الولاية الى مناطق و نواح وذلك ليسهل عليها جباية الضرائب والتي كادت ان تكون هي نفسها في جميع المناطق الاخرى من اراضي البلاد [١٢٦].

ومن بين الاجراءات المهمة التي قامت بها الادارة المدنية في الموصل ، هو تعزيز دور مختاري القرى في الموصل وتوسيع صلاحيتهم ، ومن اهم ما انيط بهم هو جباية الضرائب [١٢٧].

يتبين لنا من خلال اجراءات الادارة المدنية البريطانية ، في الاراضي المحتلة في البلاد في تكوين دائرة الواردات واختيار الاكفاء لها سواء كان ذلك من الموظفين والضباط السياسين أو من الموظفين المحليين ، اثباتاً لحقيقة الاحتلال واهدافه المخالفة للمبادى التي عرضها الجنرال مود في أول خطاب له بعد احتلال بغداد من انهم جاءوا محررين للعراق ، ومن اجل الحفاظ على ثرواته من النهب والسلب العثماني ، ومساعدة ابنائه على النهوض بواقعهم المتخلف الذي كانوا يعيشونه في المدة التي سبقت الاحتلال، الا ان النتيجة كانت اسوء من حيث اغراق البلاد ببحر من البئس والجوع وازدياد الضرائب كما منح الشيوخ العديد من الامتيازات .

الخاتمة

من خلال صفحات البحث اتضح لنا جليا الهدف الرئيسي من الاحتلال البريطاني للعراق وهو السيطرة الكاملة على مقدرات البلاد وتسخير كافة الامكنيات المادية و البشرية بما يخدم مصالح بريطانية التوسعية في المنطقة وبطلان الادعاءات الى اصدرها قادة الاحتلال من انهم جائوا محررين لا فاتحين للبلاد. بل الابعد من ذلك هو الاجراءات الادارية التى تم اتحاذها ما كانت الا وسيلة لتثبيت نفوذهم في العراق وتسهيل مهمة قواتهم و الاستفادة الى اقصى حد من الموارد لصالح قواتهم و الموظفين وعوائلهم المرافقين للحملة البريطانية فضلا عن تامين عدم احتياجهم الى الامدادات من لندن ، واثبتوا بانهم لا يختلفون عن من سبقهم من العثمانيين لكن مع بعض الفوارق البسيطة من خلال اشراك ابناء العراق في بعض الوظائف البسيطة من باب ذر الرماد في العيون واستخدام من ابدى استعداده للتعاون مع الادارة البريطانية ليؤكدوا ولو بشكل ظاهري بانهم دولة محبة للشعب العراقي وهي الدولة المحررة وطوق النجاة الذي انقذهم من الظلم الذي كان يعانيه العراقيين من جراء السيطرة العثمانية التي امتدت لسنوات طويلة.

الهوامش:

١- لم يتم اطلاق تسمية تركيا على الدولة العثمانية الابعد التاسع و العشرين من تشرين الاول عام ١٩٢٣ حينما الغي نظام السلطنة و اعلنت الجمهورية فاصبحت تسمى بتركيا ، للمزيد من التفاصيل ينظر:- محمد فريد بك المحامي ، تاريخ الدولة العلية العثمانية ، تحقيق ، احسان حقي ، الطبعة العاشرة ، دار النفائس ، (بيروت ، ٢٠٠٦).

٢- هنري فوستر ، نشاة العراق الحديث ، ترجمة سليم طه ، ج١ ، الطبعة الاولى ، دار الفجر ، (بغداد ، ١٩٨٩)، ص٦٩٠ .

٣ - الجنرال ديلامين ، وهو امر اللواء السادس عشر التابع الى فرقة المشاة السادسة الهندية المؤلفة من الالوية ١٦و١٧و١٨ لحماية المصالح البريطانية في راس الخليج العربي والمتمركزة في البحرين ، للمزيد من التفاصيل ينظر:- هنري فوستر ، المصدر نفسه، ص ٧٠ .

٤ - المس بيل ، فصول من تاريخ العراق القريب بين سنتي ١٩١٤- ١٩٢٠ ،ترجمة جعفر الخياط ، الطبعة الثانية ، دار الرافدين ،(بيروت، ٢٠٠٤)، ص٤ .

٥ - برسي كوكس (١٨٦٤- ١٩٣٧) وهو احد الضباط الدبلوماسيين البريطانيين ، التحق بحكومة الهند عام ١٨٨٤ و انتقل في عام ١٨٦٩ للعمل في الخليج العربي ثم اصبح الضابط السياسي الاول لحملة مابين النهرين عام ١٩١٤ ، شغل منصب الوزير البريطاني المفوض في طهران للمدة مابين ١٩١٨ – ١٩٢٠ ثم عاد الى العراق ليشغل منصب المندوب السامي البريطاني في العراق ١٩٢٠- ١٩٢٣ للمزيد من التفاصيل ينظر:-
Philp Graves, The Life of sir Percy cox 2nd (Loudon, 1941)

٦ - شكري محمود نديم ، العراق في الحرب العالمية الاولى ١٩١٤- ١٩١٨ ،مجموعة باحثين ،المفصل في تاريخ العراق المعاصر ، الطبعة الاولى ، بيت الحكمة ،(بغداد ، ٢٠٠٢)، ص٤٠.

٧ - حميد احمد حمدان التميمي ، البصرة في عهد الاحتلال البريطاني ، مطبعة الارشاد ، (بغداد ، ١٩٧٩)، ص ١٩١ .

٨ - ارنلد تي . ويلسون ، بلاد مابين النهرين بين ولائين ، ترجمة فؤاد جميل ، ج١ ، الطبعة الثانية ، وزارة الثقافة و الاعلام ، دار الشؤون الثقافية العامة ،(بغداد ،١٩٩١)، ص٤٧ .

٩ - علي ناصر حسين ، الادارة البريطانية في العراق ١٩١٤- ١٩٢١ دراسة في تاريخ العراق الحديث ، (بغداد ،٢٠٠٨)، ص٨١ .

١٠ - المس بيل ، المصدر السابق ، ص ٩ .

١١ - شكري محمود نديم ، المصدر السابق ، ص٤٦ .

١٢ - الجنرال طاوزند (١٨٦١- ١٩٢٤) ضابط بريطاني تدرج في المناصب حتى وصل الى رتبة فريق، التحق بالحملة البريطانية على العراق عام ١٩١٥وعهد اليه احتلال العمارة، وقد تحصن في الكوت الى ان اسر من قبل العثمانيين للمزيد من التفاصيل ينظر:- مذكرات الفريق طاوزند، تقديم وتعليق حامد احمد الورد، الطبعة الثاني، الدار العربية للموسوعات ،(بغداد، ١٩٨٦) .

١٣ - شكري محمود نديم ، المصدر السابق ، ص ٥٧- ٥٨ ؛ المس بيل ،المصدر السابق ، ص ١٦-١٧ .

١٤ - ستانلي مود، وهو القائد العام لقوات الاحتلال البريطاني في العراق و الذي تسلم مهمته في شهر اب من عام ١٩١٧ اي بعد احتلاله لبغداد وتوفي فيها في الثامن عشر من شهر تشرين الثاني من عام ١٩١٧ بعد اصابته بمرض الكوليرا ، للمزيد من التفاصيل ينظر:-

C.E. CaLLweIIL, The Life of Sir Staniy Maude (London, 1920).

15 - Peter sluglett , Britain in Iraq , 1914- 1923 (London, 1976) p.10.

16 - Ibid , p .11

17 - Esward M. Earle; Turkey , the great powers and the Baghdad Rilways (New yourk,1935) p.15.

١٨ - صالح العابد ، النظام الاداري ١٩١٤-١٩٥٨ ، حضارة العراق ، ج١٢ ، الطبعة الاولى ،(بغداد ، ١٩٨٥)، ص ٢٠ .

١٩ - وميض جمال عمر نظمي ، الجذور السياسية و الفكرية و الاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق، الطبعة الاولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ،(بيروت ،١٩٨٤) ، ص ٢٠٣ .

٢٠ - غسان العطية ، العراق نشأة الدولة ، دار اللام ، (لندن ، ١٩٨٨) ،ص ٢٠٤ .

٢١ - صالح العابد ، المصدر السابق ، ص ٢٢ .

٢٢ - نظراً لصلاحياتهم الواسعة فقد اصبحوا يسمون بالحكام السياسين .

٢٣- و ميض جمال عمر نظمي ، المصدر السابق ، ص ٢٠٤ .

٢٤ - عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، ج١ ، الطبعة الثانية ، مطبعة العرفان ، (بيروت ، ١٩٥٧) ، ص ١١٤.

٢٥ - براونلر ، وهو نائب (قائد) الفرقة السادسة ، وهو من الضباط البارعين و لهم باع طويل وواسع في القانون العسكري ، للمزيد من التفاصيل ينظر :-

Administration reprt , Military governor , Basrah , for the year 1916.

٢٦ - بولارد ، وهو احد الموظفين البريطانيين البارزين و الذي كان يشغل منصب القنصل البريطاني في البصرة قبل الاحتلال ، ومن ثم غادرها الى المحمرة بناء على الاوامر الصادرة له من قبل السفارة البريطانية في اسطنبول بعد اعلان الحرب ، لمزيد من التفاصيل ينظر :- ارنلد تي .ويلسون ، المصدر السابق ، ص ٤٩ .

٢٧ - توم دكستر ، وهو احد الموظفين البريطانيين ابان الاحتلال البريطاني ، والذي سبق له وان خدم بالبحرية الهندية الملكية لمدة ثلاثين سنة ، و بعدها على ظهر السفينة الحربية (توملیت) التى كانت تابعة الى دائرة المقيم البريطاني في بغداد وتم اسره في الكوت ، لمزيد من التفاصيل ينظر :- ارنلد تي ٠ ويلسون ، المصدر نفسه ، ص٥٠ .

28- Administration Revenue commissioner, Basrah ,30th April, 1915,p.18

٢٩ - حميد احمد حمدان التميمي ، المصدر السابق ، ص ٢٧٩ .

30 - Administration Report, Staff and duties of Assistant, Political officer,1917.

٣١ - وميض جمال عمر نظمي ، المصدر السابق ، ص ٢٠ .

٣٢ - جون فلبي (١٨٨٥- ١٩٦٠) احد الموظفين البريطانيين ، التحق بالحملة العسكرية البريطانية على العراق في العشرين من تشرين الثاني عام ١٩١٥ ، قادماً من الهند بعد ان استلم عدة مناصب ادارية فيها ، و قد ساعدته مؤهلاته و كفائته على تولى منصب مساعداً مالياً لرئيس الحكام السياسيين في العراق ، ثم اصبح حاكماً للعمارة للفترة (١نيسان – ١١ ايار ١٩١٧) توفي في الحادي و الثلاثين من ايلول عام ١٩٦٠، ودفن بمراسيم اسلامية في مقبرة الباشورة في بلدة عجلتون ، شمال لبنان وذلك لكونه كان قد اعلن اسلامه فيما سبق للمزيد من التفاصيل ينظر :- سحر عباس خضير ، جون فلبي و اثره السياسي في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب، جامعة بغداد ، ١٩٩٦.

٣٣ - لقد حاولنا متابعة الاجراءات الادارية البريطانية في العراق حسب مراحل الاحتلال للمدن العراقية والتى استمرت منذ عام ١٩١٤ ولغاية عام ١٩١٨ .

٣٤ - سحر عباس خضير ، المصدر السابق ، ص٤٨.

٣٥ - عبد الجليل الطاهر ، العشائر العراقية ، ج١ ،(بغداد ، ١٩٧٢)، ص ٢٩٦ .

٣٦ - سحر عباس خضير ،المصدر السابق ، ص ٤٩.

٣٧ - عبد الكريم الندواني، تاريخ العمارة و عشائرها، الطبعة الاولى، مطبعة الارشاد،(بغداد ،١٩٦١)، ص١٩

٣٨ - د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٢٠٩٩ ، عنوانها ، تقارير ادارية ، تاريخها ،١٩١٦-١٩١٨ ، و٥٣، ص ٣٤١ .

٣٩ - عبد العال وحيد عبود العيساوي ، لواء المنتفق في سنوات الاحتلال البريطاني ١٩١٤ – ١٩٢١ ، الطبعة الاولى ، مطبعة النجف الاشرف ، (النجف الاشرف ، ٢٠٠٨)، ص٨٨ .

٤٠ - عبد الجليل الطاهر ، العشائر العراقية ، المصدر السابق ، ص ١٦١ .

٤١ - شيماء طالب عبد الله المكصوصي ، المنتفق دراسة تاريخية سياسية ١٩٢١- ١٩٣٩، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٨ ، ص ١٤ .

٤٢ - ارنلد تي . ويلسون ، المصدر السابق ، ص ١٢٠-١٢١ .

٤٣ - بروكنك ، وهو قائد القوات البريطانية على محور نهر الفرات والذي عمد الى تحديد مساحة قضاء الناصرية من اجل الاهداف التعبوية و السوقية ، للمزيد من التفاصيل ينظر:

Report on the Administration of the governor- ship of Nasiriyah , form April lst to March 1917.

٤٤ - د.ك.و، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، تسلسل الملفة ٢٠٩٩ /٣٢٠٥٠ ، عنوانها ، تقارير ادارية ، تاريخها ، ١٩١٦-١٩١٨، و٤٨ ، ص ٢٤٠.

٤٥ - عبد العال وحيد عبود العيساوي ، المصدر السابق ، ص ٩٤ .

٤٦ - ويلسون ، هو احد الموظفين البريطانيين والذي سبق وان تولى منصب مساعد الحاكم العسكري في الناصرية بعد احتلالها بالاضافة الى واجبه كضابط ملحق للفرقة الثانية عشر ،لمزيد من التفاصيل ينظر :- سؤدد كاظم مهدي ، ارنولد ولسن ودوره في السياسة العراقية ، رسالة ما جستير غير منشورة ، كلية الاداب – جامعة بغداد ، ١٩٩٥ .

* بعد احتلال بغداد و تشكيل منطقة مستقلة في ولاية البصرة الحقت الكوت اداريا بولاية البصرة.

٤٧ - المس بيل ، المصدر السابق ، ص ١٠٢ .

47- Administration report of Kut Divison 1918 reports of for the year ending ,31-12- 1917,from the politicer dated 8th January 1918.

٤٨ - هوكر ، وهو احد ضباط الحرس الملكي ، و ذو خبرة عسكرية استمدها من خدمته في الجيش السوداني ، و الدرك التركي و كان يجيد اللغة التركية ، وجاهلا باللغة العربية ، للمزيد من التفاصيل ينظر :- ارنلد تي . ويلسون ، المصدر السابق، ج٢ ، ص ٣٨.

٤٩ - ارنلد تي . ويلسون ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص ٣٨ .

50 - Compilation of proctamation , 1916- 1918. op, cit,No.11.

51 - Ibid, p.12.

٥٢ - جيرترود بيل (١٨٦٨ - ١٩٢٦) ، ولدت في درهام – بريطانيا و اكملت دراستها العليا في اكسفورد ، حاصلة على المدالية الذهبية من جمعية الجغرافية الملكية ، بعد اكمالها رحلة عبر الصحراء العربية انطلقت من مدينة حايل الى بغداد ، في اذار ١٩١٦ وصلت البصرة واصبحت احدى موظفات هيئة كوكس ، بعد احتلال بغداد اصبحت السكرتيرة الشرقية لدار الاعتماد البريطاني ، يعود الفضل الاكبر لها في اختيار و ترشيح الامير فيصل لعرش العراق توفيت في بغداد عام ١٩٢٦ ودفنت فيها. للمزيد من التفاصيل ينظر :- محمد يوسف ابراهيم القريشي، المس بيل ودورها السياسي في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب – جامعة بغداد ،١٩٩٣ .

٥٣ - سحر عباس خضير ، المصدر السابق ، ص ٥٢ .

54- Civil Administration and inhabitants of the Baghdad wilayat , 1916-1918, op.60.

٥٥ - المس بيل ، المصدر السابق ، ص ١٢٢ .

٥٦ - المصدر نفسه ، ١١٣ .

٥٧ - ستيفن همسلي لونگريك ، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠الى سنة ١٩٥٠ ، ج١ ، ترجمة سليم طه التكريتي ، الطبعة الاولى ، (بغداد ، ١٩٨٨) ، ص ١٦٠ .

٥٨ - المس بيل ،المصدر السابق ، ص ١١٢ .

٥٩ - ارنلد تي . ويلسون ، المصدر السابق ، ج١ ، ٨٧ .

٦٠ - ستيفن همسلي لونگريك ،المصدر السابق ، ص ١٦١

٦١ - ستيفن همسلي لونگريك ،المصدر السابق ، ص١٦١ .

٦٢ - غسان العطية ، المصدر السابق ، ص٢٩٧-٢٩٨ .

63- Adinistration Report of Dawaniyah district , Reports of Adiminstration , for 1918, op . Cit., p.199 .

٦٤ - عبد الجليل الطاهر ، العشائر العراقية، المصدر السابق ، ص١٦ .

٦٥ - الحاج صلال الفاضل (الموح)، مذكرات، تقديم و تعليق ، كامل سلمان الجبوري، الطبعة الاولى ، مطبعة العاني ،(بغداد ، ١٩٨٦)، ص٦٧ .

٦٦ - الروبية ، وهي عملة هندية ادخلتها الادارة البريطانية في العراق بعد الاحتلال من اجل ربط العراق اقتصاديا بالهند ، و كانت تساوي ٧٥ فلساً .

٦٧ - غسان العطية ، المصدر السابق ، ص ٣٣٥ .

٦٨ - علي ناصر حسين ، المصدر السابق ص ١٩٥ .

69- Annual Administration Report Shamiyah Divison 1918, Ibid;p.63.

٧٠ - المس بيل ، المصدر السابق ، ص ٢٣٣ .

71 - Administration Report for the dulaim division for 1918, Reports of Adiminstration for 1918, op. cit., p.211

٧٢ - المس بيل ، المصدر السابق ، ص ١٣١ .

٧٣ - عبد الجليل الطاهر ، العشائر والسياسة تقرير سري لدائرة الاستخبارات البريطانية يبين الاحوال الاجتماعية و السياسية للعشائر العراقية وعلاقتها بالادارة البريطانية ،(بغداد ، ٢٠٠٨) ، ص ٢٦ .

74 - Aministration report for Baghdad 1918, Ibid;pp13-14.

٧٥ - ارنلد تي . ويلسون ، المصدر السابق ، ص ٨٤ .

76- Administration Report of the Baghdad division 1918 Reports of Administration for 1918, Op. cit ., pp. 27-28.

٧٧ - المس بيل ، المصدر السابق ، ص ١٤٦-١٤٧ .

٧٨ - ارنلد تي .ويلسون ، المصدر السابق ، ص ٨٥-٨٦ .

79- Annual Report for samara division the year 1918, Ibid; p8 .

80 - Ibid, p 9 .

81 - Ibid, p10 .

82 - Administration Report , K irKuK district 1918, Ibid, p . 430.

83 - Ibid.

٨٤ - ل.ن.كوتشلوف ،حركة التحرر الوطني في العراق قبيل ثورة العشرين ، ترجمة نوري السامرائي ، مجلة كلية الاداب ، جامعة البصرة ، العدد السابع، ١٩٧١، ص١٥٧.

85 - Administration report , KirKuK district , Reports of Administration for 1918, op Cit.,p.430.

٨٦ - ارنلد تي . ويلسون ، المصدر السابق ص ١٩٣-١٩٤ .

٨٧ - جيرارد اي ليجمن ، و هو احد ضباط الحملة البريطانية على العراق ، و الذي عرف عنه بانه شرساً ، وذا نفس طامعة الى اذلال اهل البلاد واستعبادهم و هو اول حاكم سياسي في منطقة الموصل ، قتل في الرابع عشر من اب من عام ١٩٢٠ على يد الشيخ ضاري المحمود شيخ قبائل زوبع في خان النقطة ، بطريق الفلوجة – بغداد ، لمزيد من التفاصيل ينظر:- هنري فوستر ، المصدر السابق ، ص ١٣٦ .

٨٨ - المس بيل ، المصدر السابق ، ص ١٥٤ .

٨٩ - عماد احمد الجواهري ، الاوضاع الاقتصادية في العراق في عهد الاحتلال البريطاني ، مجموعة باحثين ، المفصل في تاريخ العراق المعاصر ، الطبعة الاولى ، بيت الحكمة ،(بغداد ، ٢٠٠٢)، ص ٥٧٨ .

٩٠ - فيليب ويلارد ايرلاند ، العراق دراسة في تطوره السياسي ، ترجمة جعفر خياط ، دار الكشاف للنشر و الطباعة و التوزيع ،(بيروت ، ١٩٤٩) ، ص ٥٥ .

٩١ - هادي احمد مخلف ، نظام الملكية الزراعية ١٩١٤- ١٩٥٨ ، حضارة العراق ، ج[١٢] ، الطبعة الاولى ، (بغداد ،١٩٨٥)، ص ١٢٠ .

٩٢ - المس بيل ، المصدر السابق ، ص ١٧ .

٩٣ - هنري دوبس (١٨٧١ - ١٩٣٤) ، هو احد الموظفين البريطانيين الذي التحق بالحملة البريطانية في عام ١٩١٥ وقد تقلد مناصب مختلفة في الهند و ايران وافغانستان ، عمل ناظرا للواردات في بلوجستان عام

١٩٠٩ ، ١٩١١و ١٩١٧ و قد اشرف على تنظيم الادارة في العراق ١٩١٥ ، ومن ثم عين مندوبا سامياً في بغداد خلفا للسر بيرسي كوكس عام ١٩٢٣ و يعد احد مؤسسي العراق الحديث للمزيد من التفاصيل ينظر:

J.E Shuchbureh , H.R. C.D. dobbs the dictionary of national biography , 1931-1040, pp.231-232.

٩٤ - فيليب و يلارد ايرلاند ، المصدر السابق ، ص ٥٥ .

٩٥ - المس بيل ، المصدر السابق ، ص ١٨ .

٩٦ - عماد احمد الجواهري ، المصدر السابق ، ص ٥٧٨- ٥٧٩ .

٩٧ - فردوس عبد الرحمن كريم ، لواء العمارة في العهد العثماني ١٨٦١- ١٩١٤ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية - ابن رشد ، جامعة بغداد ، ١٩٩٨ ، ص ١٥٦ .

٩٨ - فيليب و يلارد ايرلاند ، المصدر السابق ، ص ٥٦ .

٩٩ - الباون عملة بريطانية تساوي (١٤.٥) روبية تقريباً و الروبية تساوي ٧٥ فلساً .

١٠٠ - علي ناصر حسين ، المصدر السابق ، ص ١٤٤.

١٠١ - عبد العال و حيد عبود العيساوي ، المصدر السابق ، ص ١١٢ .

١٠٢ - شيماء طالب عبد الله المكصوصي ، المصدر السابق ، ٥٢.

١٠٣ - غسان العطية ، المصدر السابق ، ص ٢٠٣ .

١٠٤ - و ميض جمال عمر نظمي ، المصدر السابق ، ص ٢٢٤ – ٢٢٥ .

١٠٥ - عبد العال وحيد عبود العيساوي ، المصدر السابق ، ص ١١٢.

106- F.O.371/ 2770 . Elkutunie , The 19th december 1915, to secertarr to the government of Lndia forrign and political deper tment . delhi , p. 257 .

١٠٧ - الكودة ، وهي ضريبة كانت تفرض على رؤوس الجمال و الاغنام و البقر.

108 - Administration report of Kut division 1918 reports of A dministration for 1918, op , cit p. 337 – 339 .

109 - Administration report of Kut division 1918 reports of A dministration for 1918, op , cit p . 341.

١١٠ - المس بيل ، المصدر السابق ، ص ٢٥٩ .

١١١ - المصدر نفسه ، ص ٢٣٤ .

١١٢ - فيليب و يلارد ايرلاند ، المصدر السابق ، ص ٨٣ .

١١٣ - مجموعة البيانات و الاعلانات الصادرة من القائد العام او بتفويض منه للمدة من ١٩١٧- ١٩٢٠، مطبعة دنكور الحديثة ،(بغداد ، ١٩٣٦) ، ص ٣ .

١١٤ - مجموعة البيانات و الاعلانات ، المصدرالسابق ، ص٧ .

١١٥ - المصدرنفسه ، ص ٦ .

١١٦ - ارنلد تي . ويلسن ، المصدر السابق ، ص ٨٤ .

117 - Administration Report , Hillah district 1918, reports of Administration for 1918, cit., p.150 .

١١٨ - القلعة او المفتول وهي عبارة عن ابراج طينية مرتفعة مشيدة من الطين عادة و توجد فيها فتحات لاغراض الرمي وهي عبارة عن حصون دفاعية.

119 - Administration Report of Dawniyah district , Ibid , p198.

120 - Administration Report of the 13 agubh division 1918 ,Reports of Administration for 1918. Op. cit., p . 27

121 - Ibid.

122 - Annual Report for Samarra Division for the yeur 1918 Reports of Administration for 1918, Op. cit ., p .5.

١٢٣ - المس بيل ، المصدر السابق ، ص ١٨٨

124 - Annul Report for Samarra Division for the yeur 1918 roport of Administration for 1918, op. cit O.434.

125 - Administration Report , KirKyK districr 1918, reports of Administration for 1918, op. cit Administration O. 434.

١٢٦ - المس بيل ، المصدر السابق ، ص ١٦٧.

١٢٧– المصدر نفسه ، ص ١٨٨ .

Summary:

The First World War in 1914 represented the end of the Ottoman presence in Iraq, the beginning of a new occupation and an era of colonial control represented by Great Britain with major interests in Mesopotamia. At the end of 1914, specifically on October 29, the Ottoman naval forces launched an attack on Russian ports. In the Black Sea by the two Turkish destroyers (Gibbin and Perselau), and here the picture became clearer, which prompted the representatives of the countries allied to the Ottoman Empire, from the ambassadors to claim their passports on the thirtieth of the same month, in order to leave the capital of the state Eight (Istanbul), and in the second of November Russia declared war on the Ottoman Empire .